الإدارة القانونية للشركات (ELM): واقع جديد للمهن القانونية

Enterprise Legal Management (ELM): A New Reality for the Legal Profession

م.م. امنة ياسين العارضي

كلية الآداب – جامعة القادسية

amnaalardhy@gmail.com

الملخص:

يراد بنظام الإدارة القانونية للشركات القيام بكافة العمليات التي تساعد الشركات على إدارة المهام القانونية داخلها، وقد شهد هذا النظام تطوراً سريعاً بدخول أنظمة الذكاء الاصطناعي، إذ أصبح بالإمكان أتمتة وتبسيط المهام القانونية المختلفة، بما في ذلك قضايا إدارة العقود، والاكتشاف الإلكتروني، والامتثال، وتتبع وإدارة البيانات المتعلقة بالمصروفات القانونية مثل الفواتير والمدفوعات. وان لجوء الشركات لا سيما الدولية لبرامج الذكاء الاصطناعي لإدارة المهام القانونية ساعدها في تبسيط عملياتها القانونية وتحسين الكفاءة مما القى بضلاله على طبيعة ممارسة تلك العمليات وعلى تحديد هوية القائمين بها، وهو ما يعكس لنا رؤية جديدة للمهن القانونية ضمن المؤسسات التجارية التي تأثرت بالتحولات الاقتصادية الراهنة.

الكلمات المفتاحية: القانونية، الشركات، المهن القانونية، الذكاء الاصطناعي

Abstract:

A corporate legal management system is designed to handle all processes that help companies manage their legal tasks. This system has rapidly evolved with the introduction of artificial intelligence (AI), making it possible to automate and simplify various legal tasks, including contract management, e-discovery, compliance, and the tracking and management of data related to legal expenses such as invoices and payments. The use of AI programs by companies, particularly international ones, to manage legal tasks has helped them streamline their legal processes and improve efficiency. This has shaped the nature of these processes and the identity of those involved. This reflects a new vision for the legal profession within commercial institutions impacted by current economic transformations.

Keywords: management, legal, companies, legal professions, artificial intelligence.

المقدمة

تشهد المهام القانونية ثورة انتقالية مدفوعة بالذكاء الاصطناعي (AI)، الامر الذي أصبح ينبأ بمشهد مغاير يراه البعض مستقبلي ونجده اليوم حاضراً لممارسة المهن القانونية عما كان معهوداً، فقد كانت الممارسات القانونية للشركات مرادفاً لمعاملات قائمة على العمالة الكثيفة من المحامين والمستشارين ممن يقومون بخطوات إجرائية معقدة، الا ان الواقع يشير الى ان أنظمة الإدارة القانونية الذكية أوجدت فرصة صناعة واقع قانوني يمنح بعد اخر للعدالة.

أهمية الدراسة: لفترة ليست بالبعيدة كان هناك تشكيك مستمر من الفائدة المرجوة من الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني يعتري الفقه القانوني، بدليل هناك عدد غير محدود من البحوث القانونية التي تبحث في خطر وعبء التحول الرقمي على القواعد القانونية سواء ضمن احكام المسؤولية او احكام الاثبات او حتى التعاقد، لكن ومع القفزات التكنولوجية التي طرأت على معظم القطاعات مؤخراً اصبح هناك دراسات وتطبيقات عملية تُفسر وتقيم عملية اعداد منصات تعمل بالذكاء الاصطناعي للقيام بالمهام القانونية بما في ذلك تحليل البيانات القانونية واتخاذ القرار في معاملة ما، وأن مثل هذه الدراسات يصنع فارقاً في فهم تداعيات هذا التطور ومستلزمات مسايرته، لذا ان الأهمية المرجوة من هذه الدراسة الخوض في مضمار هذا التحول كفرصة لعرض الرؤيةٍ الشاملةٍ التي يتوضّح من خلالها الواقع الرقمي على الشركات.

إشكالية الدراسة: تدور إشكالية الدراسة حول الأثر الذي قد يرتبه الذكاء الاصطناعي تحديداً في مجال وجود منصات الكترونية للقيام بالمهام القانونية على مصير المهن القانونية، وهل ان الإدارة القانونية الذكية للشركات تعني التخلي الكامل عن العنصر البشري الذي يمارس تلك المهام مسبقاً؟

منهج الدراسة: ان إبراز الأثر الذي يخلفه الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في الممارسات القانونية المتنوعة في الشركات والتعرض لها على نحو يبرز العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والقانون سيكون باستخدام منهج وصفي تحليلي لا يختص بقانون بأي قانون وانما تتبع مسار الرؤية القانونية لفكرة الإدارة القانونية الذكية للشركات وصولاً للكشف عن مصير المهن القانونية في ضوء الفرضيات المطروحة.

هيكلية الدراسة: تناسباً مع طبيعة الموضوع سيكون التقسيم الثنائي هيكل هذه الدراسة، حيث سنقسم البحث على مبحثين، الأول مخصص لبحث ماهية الإدارة القانونية للشركات، وهو مقسم على مطلبين الأول بعنوان تعريف الإدارة القانونية للشركات، والثاني بعنوان تداعيات التحول الرقمي للإدارة القانونية الذكية للشركات، اما المبحث الثاني فهو مخصص لبحث أثر التحول نحو الإدارة القانونية الذكية للشركات، وهو على مطلبين ايضاً الأول بعنوان أثر التحول على ضوابط ممارسة النشاط التجاري للشركات، والثاني بعنوان أثر التحول على المهن القانونية في الشركات، لنختتم الدراسة بجملة نتائج ومقترحات.

المبحث الأول: ماهية الإدارة القانونية للشركات

يُشتبّه لوهلةٍ أولى إنّ الإدارة القانونية قد توحي، إعتماداً على الهيكل التنظيمي للشركة، إلى مهام صنع القرار لا غير، غير إنّ ذلك يشوبه عدم الدقّة، فالإدارة محل البحث لها زوايا عدّة فهي تشمل كافة الاعمال التي تُمارس ضمن الشركة في جانبها القانوني لتحقيق غاية الشركة، والإدارة القانونية للشركات بهذا النطاق ليس لها تعريف قانوني محدد على الرغم من ان المصطلح مألوف نوعاً ما، ولعل ذلك ما يدفعنا الى البحث عن الأفكار التي تدور في هذا الفضاء ليتسنى لنا الالمام بمعرفة الاصطلاح القانوني للإدارة القانونية للشركات، ومن ثم معرفة اخر التداعيات التي طالتها، ولأجل ذلك سنقسم المبحث على مطلبين الأول مخصص لبحث تعريف الإدارة القانونية للشركات، اما المطلب الثاني فهو مخصص لبحث تداعيات التحول الرقمي للإدارة القانونية الذكية للشركات.

المطلب الأول: تعريف الإدارة القانونية للشركات

ان الإدارة القانونية للشركات فكرة مرتبطة بالحوكمة وان لم تكن بالصورة المعتادة، فإذا كانت الحوكمة تعني مجموعة من القواعد والإجراءات والنظم (الإدارية، القانونية، المحاسبية، المالية، الاقتصادية) والتعليمات التي توجه سلوك الشركة وتحكم العلاقة بين كل الأطراف المشاركة بالشكل الذي يحقق التفاعل بين تلك الأطراف، وبما يؤدي إلى تحسين الأداء ونزاهة السلوكيات والحد من الممارسات الخاطئة فضلا عن استغلال الموارد بكفاءة وفعالية من أجل تحقيق أهداف الشركة[١]، فأن الادارة القانونية هو الجزء المتعلق بالنظم المتبعة من قبل الشركة لإدارة نشاطها من الناحية القانونية.

ان المعنى الاصطلاحي لمفردة الإدارة (Management) ينصرف الى الاستراتيجيات التي توجه وتنظم وتراقب أداء أي مؤسسة وتسخر الموارد المالية والمادية والبشرية والمعلوماتية بكفاءة وفعالية تحقيقاً للأهداف التنظيمية لها، فتكون الإدارة متضمنة التخطيط، التنظيم، التوظيف، التوجيه والرقابة، وان أحد صورها هي الإدارة القانونية والتي تتضمن ما تقدم من وجهة نظر قانونية [٢]، وعلى الرغم من سعة مصطلح الإدارة، الا انه يُعبر بمجمله عن مجموعة العمليات التي تجرى في مؤسسة معينة من اجل الوصول الى النتيجة الأفضل.

وعُرفت الإدارة القانونية للشركات على انها: " العملية التشغيلية التي تتكون من وظائف مثل التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة"[٣]، والتخطيط المشار له في التعريف ليس المراد به القرارات المستقبلية، بل القرارات الحالية التي يكون لها اثار مستقبلية.

ويلاحظ ان معنى الإدارة القانونية للشركات له جوانب عدة، فأن أُخذت من وجهة نظر القانون فهي مجموعة المبادئ المعتمدة للحفاظ على حقوق المساهمين وتعظيمها، اما من جانب العلاقات فهي الإجراءات التي تنظم العلاقة بين المساهمين وأصحاب المصالح ومجلس الإدارة بهدف تعظيم أداء الشركة، اما من جانب القيم هي تشير الى نظام القيم الذي يحكم الشركات على المستوى الداخلي والخارجي، اخيراً فيما يتعلق لمعايير الإدارة فهي مجموعة القواعد المستمدة من القوانين واللوائح المنظمة لإدارة وحماية الحقوق بين الأطراف المعنية [٤].

المطلب الثاني: تداعيات التحول الرقمي للإدارة القانونية الذكية للشركات

يطال المشهد القانوني تحول سريع اظهر بُعداً جديداً للعديد من العمليات القانونية، فما ان دُمج الذكاء الاصطناعي بإدارة الشركات، حتى ظهرت مهام وخدمات قانونية بحلة جديدة كالوكيل الالكتروني والذي ويراد به: " البرنامج الذي يعلم كيف تمارس الاعمال التي تكون مناسبة للمستخدمين"[٥]، او المحامي الافتراضي والذي هو أداة مدعومة بالذكاء الاصطناعي توفر الوصول الفوري إلى المعلومات والمشورة القانونية والذي تبنته بعض الدول مؤخراً [٦]، او حتى المقترحات التي تدعو الى توظيف الذكاء الاصطناعي ضمن مجالس إدارة الشركات[٧].

وان للمعنى التقني للإدارة القانونية للشركات وفق أي نظام حديث تصوران: الأول ان يتم رقمنه المعاملات المعدة يدوياً وهو ما يعرف بالأتمتة، اما التصور الثاني فيعني إدارة المعاملات الكترونياً والتي تمت بالأساس بشكل الكتروني من خلال أي شركة بما فيها الشركة الكترونية[٨].

تبرز للإدارة القانونية الذكية للشركات ميزتين رئيسيتين يمكن استخلاصهما من فكرة ممارسة أي عمل الكترونياً، وهما عدم الحاجة الى وجود اشخاص في موقع واحد ضمن الشركة وعلى النحو المعتاد، اما الميزة الثانية فهي الاعتماد على برامج الذكاء الاصطناعي[٩] لإتمام العمليات القانونية للشركات[١٠].

وأن نمو الاقتصاد الحديث (الرقمي) بسرعة كبيرة الى جانب الاقتصاد الرقمي قد أحدث تغيرات كبيرة في التعاملات الاقتصادية الحديثة من الجوانب القانونية والتنظيمية، وابرز أنظمة إدارة قانونية الكترونية (الذكية) تقدم الخدمات باستخدام الوسائل الالكترونية [١١]، فالإدارة الذكية مفهوم من المفاهيم الحديثة على مستوى الإدارة عموماً، وكانت نتاج لسلسلة من التطورات التي شهدها العالم، وعبر عنها بالقول: " عملية أتمتة كافة مهام وانشطة المؤسسة معتمدة على تقنية المعلومات لتحقيق اهداف الإدارة الجديدة"[١٢]، فهي منصات تعمل على إدارة العمليات القانونية بكفاءة عبر أتمتة العمل وضمان الامتثال له.

ان التطور الذي طال طبيعة الإدارة القانونية للشركات لا يقف عند حدود استخدام البشر للوسائل الالكترونية للقيام بالعمليات القانونية، بل يتعداه الى منح برامج الكترونية مهمة إدارة المهام بالكامل دون الحاجة للعديد من العناصر البشرية، وقد يعتقد البعض ان الذكاء الاصطناعي لا يمكن ان يمس بالمبادئ القانونية الثابتة للتأسيس وإدارة الشركات، سواء في نظر القوانين الدولية او المحلية[١٣]، إلا ان ظهور برامج متخصصة للقيام بهذه العلميات تعرف باسم برامج الإدارة القانونية للمؤسسة او الشركة (ELM)، اصبح يشير الى امكانية تطوير هذه المنصات الى مرحلة تمكينها اتخاذ القرارات بالاعتماد على تحليل البيانات القانونية، الا ان التساؤل الذي يُثار بهذا الصدد هل ما تقوم به منصات الإدارة القانونية للشركات يجرد المهن القانونية من محتواها؟

للمهن القانونية تاريخ عريق، وهي تولي أهمية كبيرة للمعايير والإجراءات المتبوعة[١٤]، وان مسألة المحافظة على جودت الخدمات القانونية فيما لو كانت مقدمة عبر وسيط الكتروني او حتى من قبل

منصة الكترونية دون تدخل بشري هي مسألة متعلقة باعتبارات فكرية بحت، فسابقاً كان القطاع القانوني بطيء في تبني التقنيات الجديدة ومعروفاً بمقاومته للتغيير ويعود هذا العزوف الى عوامل مثل تخصص العمل القانوني، والحاجة الى الجهد البشري، وضرورة المحافظة على التقاليد والثقافة القانونية[١٥]، غير ان هذا التخوف لم يغير من حقيقة ادخال تكنولوجيا المعلومات لتنفيذ العمليات القانونية وان مراعاة هذا التطور وتلبية متطلباته يسهم في المحافظة على جوهر المهن القانونية، دون تجاهل البعد الأخلاقي لهذه المهنة، وعلى النحو الذي سنبينه في أثر هذا التحول.

المبحث الثاني: أثر التحول نحو الإدارة القانونية الذكية للشركات

ترك التحول السريع نحو تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تنفيذ العمليات القانونية في الشركات أثر على طبيعة نشاط تلك الشركات من جهة (فيما يتعلق بضوابط ممارسته) ورجال القانون من جهة أخرى (مصير المهن القانونية)، فهل سيبقى النشاط التجاري للشركات وايضاً القائمين عليه هم أنفسهم أم لا بد ان يتغيروا؟ ان الإجابة على هذا التساؤل لا شك أمر لا ينحصر بحدود هذه الدراسة، غير اننا سنحاول أبرز المعالم المستقبلية التي يشير لها الواقع عبر تقسيم المبحث على مطلبين، الأول مخصص لبحث أثر التحول على ضوابط ممارسة النشاط التجاري للشركات، والثاني نخصص لبحث أثر النشاط على المهن القانونية في الشركات [١٦].

المطلب الأول: أثر التحول على ضوابط ممارسة النشاط التجاري للشركات

لا بد من الإشارة إلى أن اعتماد التقنيات الرقمية في الإدارة القانونية للشركات، تمكن المجتمع من تحقيق كفاءة أكبر، وإمكانية وصول أكبر إلى العدالة، وهو ما يصب في مصلحة العملاء الذين غالبا ما يرغبون في حلول سريعة بدلا من إجراءات مطولة، وبالتالي، فإن من أبرز الآثار التي تركها التطور التكنولوجي في مجال الخدمات القانونية هو أن جعل الشركات في منافسة مستمرة، وذلك لتقديم أفضل الخدمات القانونية إلى العملاء او حتى تسيير نشاط شركاتها، وذلك باستخدام وسائل التطور التكنولوجي. فتقليدياً، كانت الاستشارات القانونية، مثلا، تقدم وجه لوجه، وتحتسب رسوم الخدمة الاستشارية بالساعة، وعادة ما يجري المحامون اجتماعات مع موكليهم في مكان فعلي، إلا أن ظهور برامج الإدارة القانونية للشركات جعل المسألة أكثر سهولة، وذلك من خلال اعتماد خدمات نظام الاستشارات القانونية عبر المحامون الافتراضيون أو أنظمة التوجيه القانوني عبر الإنترنيت، وقد أصبح من الصعب على شركات المحاماة تبرير ساعات العمل الطويلة القابلة، لاستحصال الفواتير الكبيرة، وبالتالي فإن ذلك يغير توقعات العملاء في نماذج أعمال شركات المحاماة[١٧].

تتناغم خصائص الذكاء الاصطناعي بالتجارة تناغماً وطيداً، فارتباط أدوات الذكاء الصناعي بنشاط الشركات يضفي له طابعاً مميزاً قد يغير من وتيرة انتشار نشاط الشركة، فهناك مجموعة من التقنيات التي تعتمدها منصات الإدارة القانونية للشركات تترك أثرها على ممارسة النشاط التجاري لتلك الشركات، كالقدرة على التنبؤ بالسلوك الشرائي للعميل بناء على أسس علمية، وذلك عبر الاطلاع على تصفحه

السابق وتاريخه لشراء وتخزين النتائج عبر ملفات الارتباط الآمنة، الأمر الذي يساعد الشركات على تحسين وتوجيه حملاتها الإعلامية واستهداف الجمهور بما يعرف بالتسويق الإلكتروني الذي يسهم في تدارك نقائص الحملات، وتحديث الاستراتيجيات. وتواجه الشركات اليوم تحديا جديدا بضرورة تكييفها مع الأشكال التنظيمية الجديدة ومجموعة المهارات اللازمة للحفاظ على استمراريتها، ملائمتها في ظل البيئة الرقمية، فالتحول الرقمي يغير بيئة الأعمال بسرعة وفعالية، وقد ساهم هذا التطور في ظهور أسواق جديدة ونماذج أعمال لم نكن نعرفها فيما سبق، فتزايدت أهمية الابتكار وغيرها من التغيرات بشكل كبير في السنوات الأخيرة [١٨].

ومن وجهة نظر معاكسة للتصور الإيجابي، فأن العصر الرقمي يغير من طريقة تفاعل الشركات مع العالم الخارجي، ونتيجةً لذلك، شهدت المسؤولية الاجتماعية للشركات، التي ركز تقليدياً على الالتزامات الأخلاقية للشركة تجاه مختلف أصحاب المصلحة، تطوراً عميقاً استجابةً للفرص والتحديات التي يطرحها العالم الرقمي[١٩]، فمن أبرز الآثار التي تركها التحول الرقمي والتوجه نحو إدارة القانونية الذكية للشركات هو المخاطر المتعلقة بأخلاقيات العمل، وكيف توجه الشركات السلوك الأخلاقي في مختلف مواقف الأعمال، فعملية جمع البيانات التي تتوافق مع احتياجات الشركة، والتي يمكن استخدامها بشكل عادل للحصول على فوائد متعددة مرتبطة إلى حد ما بالجانب الأخلاقي، فاستخدام الخاصية الرقمية لممارسة نشاط الشركات اليوم، قد يتجاوز حدود القضايا المتعلقة بالعمل، فقد يتم جمع بيانات متعلقة بالحياة الشخصية والاجتماعية للأفراد أيضا، كما يتمثل الخطر الآخر المرتبط بالرقمنة، والذي يمكن النظر إليها من منظور أخلاقيات العمل، هو التحكم الخوارزمي بالموظفين، فالتتبع المستمر للأداء يمنح الموظفين شعورا بالسيطرة، مما يحد من استقلاليتهم ويشعرهم بعدم الرضا الأخلاقي، وأن الكثير من الشركات، وعلى الرغم من إنها تتبع أحدث الاتجاهات في مجال التقنيات الرقمية لتحسين استدامتها من خلال التحول الرقمي، واستخدام البيانات الضخمة، واللجوء إلى الإدارة القانونية الذكية للشركة، إلا أن القليل منها يركز على كيفية تجنب أو تقليل مخاطر بيانات الموظفين والعملاء بشكل هادف[٢٠].

ويلاحظ ان معالجة الاثار السلبية للتوجه نحو الإدارة القانونية الذكية للشركات يُنبأ باعتماد صورة أخرى من صور مسؤولية الشركات وهي المسؤولية الرقمية للشركات والتي تمثل مجموعة القيم والمعايير المشتركة التي توجه أنشطة الشركات فيما يتعلق بالتكنولوجيا والبيانات الرقمية، فهي الحل القانوني المرتقب للأثار السلبية للتوجه نحو الإدارة القانونية الذكية للشركات، لان الحل ليس العدول عن الرقمنة فهي في اكتساح مستمر ولن تقف عند هذا الحد وهو ما تؤكده الدراسات كافة [٢١].

المطلب الثاني: أثر التحول على المهن القانونية في الشركات

إن من أبرز الآثار التي تركها التحول الرقمي أو التوجه نحو الإدارة القانونية الذكية للشركات إنه جعل العمل يصبح أكثر استقلالية، مما ينطوي على عواقب إيجابية وسلبية، فمن جهة، يوفر

التحول الرقمي فرصة متزايدة للعمل الإبداعي والمرن، والأقل اعتمادا على الآخرين [٢٢]. إلا إنه من جهة أخرى يهدد بعدم اليقين وعدم الاستقرار في علاقات العمل بسبب البيئة الرقمية الجديدة، كما إنه يهدد العديد من المهن، لاسيما على الجانب القانوني، فأصبح بالإمكان الاستغناء عنها، وهو ما يجده الكثير تهديداً واضحاً لوجود المهنة القانونية[٢٣]، فاحد اهم الاثار التي تركها التحول نحو الإدارة القانونية الذكية للشركات هو إمكانية انجاز العديد من المهام دون تدخل العنصر البشري مثال ذلك إنشاء وإدارة العقود وتخليص فواتير المعاملات وتقديم الاستشارات القانونية، فوجود منصات تنشأ العقود مثلاً على نحو تلقائي وعلى نحو سريع ويخلو من الأخطاء يعني ان وظيفة منظمي العقود بدأت بالتلاشي، ولا يقف دور المنصات عند حدود انشاء العقد بل يتعداه الى إدارة تلك العقود طوال دورة حياتها، ومراقبة تواريخ تجديدها وارسال الاشعارات المعنية بذلك، مع متطلبات الامتثال والانتهاكات المحتملة، كل تلك العلميات أصبحت تدار بموجب ما يعرف برامج الإدارة القانونية للمؤسسة او الشركة والذي يعرف بـELM، وبالتالي يكون النهج الإستباقي لهذه البرامج مهدد للوظائف القانونية المعتادة، وان كان هناك قلق إزاء خسارة الوظائف واضطراب السوق بسبب الاستعمال غير الموجه، وإن المشاكل التي قد تظهر في الخصوصية، والمسائل القانونية والشفافية، والانحياز [٢٤].

بالنظر إلى خصائص المهن القانونية، والتي تتطلب مهنيين لهم القدرة على التعامل مع روح القانون، ينبغي أن يُؤطر تبني الحلول التكنولوجية في إطار العمل القانوني دون تعريض أيٍّ مهنة للخطر الأخلاقي [٢٥]. بعبارة أخرى، دون أن تُشوّه هذه الإنجازات التكنولوجية طبيعة المهنة، فسنكون حينها أمام أنواع أخرى من الخدمات (ويجب بالضرورة مناقشة استبدال المهنة في اتحادات الحقوقيين). وما يجدر الإشارة له ان هناك فرق بين الأخلاقيات المهنية وعلم الأخلاق، فالأخيرة تُظهر طابعاً ملموساً أو صريحاً للقواعد المُطبقة على المهنيين في وقت مُعين، والتي قد يُشكّل عدم امتثالها سبباً للانتهاك. في حين أن الأخلاقيات المهنية لا تقتصر على تطبيق المبادئ الأخلاقية العامة في سياق كل مهنة فحسب، بل تشمل أيضًا تحديد المنافع الداخلية التي ينبغي أن تُقدّمها كل من هذه الأنشطة للمجتمع، والأهداف التي ينبغي السعي لتحقيقها، وبالتالي القيم والعادات التي ينبغي دمجها في كل مهنة وبدون المنظور الأخلاقي، تُترك الأخلاقيات دون أفق مرجعي [٢٦].

الخاتمة

نتائج الدراسة:

١. تبين لنا إن الإدارة القانونية الذكية للشركات وسيلة تنظيمية معتمدة من غالبية الشركات لا سيما الدولية منها، وانها تؤدي دون شك إلى جمع البيانات الخاصة بالعملاء والموظفين، وإن هذا الجمع قد يتجاوز أحيانا الحد المطلوب، وذلك لطبيعة تأسيس البرامج أو المنصات المستخدمة في الإدارة

القانونية الذكية، مع إننا لا نرى ان الجمع هو الهدف الاساس للتحول الرقمي، إلا إنه نتيجة لا مفر منها للعمل مع المنتجات الرقمية ونماذج الأعمال الرقمية، لأن توفر تلك البيانات يعني فرصة للشركات لخلق قيمة بناء على البيانات المتعلقة بالأفراد، وهو ما قد يترك عواقب سلبية على المستوى المجتمعي والأخلاقي.

٢. الى جانب التكنولوجيا التقليدية، يتيح دمج روبوتات الدردشة والمساعدات الافتراضية، مثل ChatGpt إمكانية إحداث تحولات جذرية في القطاع القانوني، ونشطت الشركات تحديدا، وتتيح هذه الأدوات، التي تدعم المحامين والمستشارين وال أصحاب المهن القانونية، في البحث والكتابة والتواصل، مما يفتح قنوات جديدة للمهنيين القانونية تعزيز قدراتهم، ومع ذلك، لا بد من دراسة القيود والصعوبات بعناية قبل اعتمادها على نطاق واسع في المجال القانوني.

مقترح الدراسة:

لا يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحل محل القائمين بالمهن القانونية بشكل مطلق، لأن تلك المهن بحاجة دائما إلى إشراف البشر، إلا أن ذلك لا يعني إن ممارسة المهن القانونية من قبل البشر ستبقى على ما كانت عليه، بل ستتغير اعدادها وطبيعتها، وبالتالي ستختزل العديد من الوظائف القانونية التي كانت معروفة فيما سبق، ولا يتبقى منها إلا الجزء الضروري والذي سيكون بحاجة إلى إعادة تأهيل وتدريب مهني كبير للقيام بمهامه، فقد تلغى بعض الوظائف القانونية التي تتطلب البحث عن المعلومات وترميزها في الأوراق القانونية. مع ذلك، سيتم تطوير وظائف أخرى، لا سيما الوظائف القانونية القائمة على فكرة إدارة وتطوير الذكاء الاصطناعي القائم بالعمل القانوني ومراجعة الأنشطة القانونية بمساعدة الذكاء الاصطناعي، وبالتالي، لن يبقى من اصحاب المهن القانونية سوى الفئة التي تكون قادرة على التعامل مع وسائل الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي ينبغي لأصحاب المهن القانونية مراعاته اليوم إن كانوا يرغبون في المحافظة على مهنهم. وعليه، ومن الاستعراض البسيط التي الذي جاءت به هذه الدراسة، ندعو جميع أصحاب المهن القانونية إلى إعادة النظر في مؤهلاتهم فيما يتعلق بوسائل الذكاء الاصطناعي، سواء من المحامين والمستشارين أو القائمين بكافة الأنشطة القانونية، بل وحتى القضاة، ولا بد ان يكون لاتحاد الحقوقيين دور في ذلك.

الهوامش:

(١) وجدي سلمان حاطوم، دور المصلحة الجماعية في حماية الشركات التجارية (دراسة مقارنة)، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٤. وبمعنى قريب ينظر: إيهاب يوسف أبو قمر، حوكمة الشركات، مجلة المستثمرون، دون ذكر العدد، الرياض،٢٠٠٦، ص ١٢. زهير بو شامة، دوز معايير التدقيق الدولية Isa في حوكمت الشركات، تجارب دولية ومحلية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، ٢٠١٣-٢٠١٤، ص٤٤.

(2) Cláudio Marinho de Pinho Pontes. Patricia Maria Dusek. ABSTRACT, Corporate management: Strategies and practices for business success corporate, p.1, Article published on the Link: 7 10.56238/ doi.org/ .

(3) ibd.

(4) Andrade; Rossetti, 2006, p. 36

(٥) د. شريف محمد غنام، النظام القانوني للوكيل الالكتروني، دراسة مقارنة في ضوء الاعمال الدولية والوطنية، المعهد القضائي، الامارات، ٢٠١٢، ص٢٤. كما عرف على انه: او هو: "برنامج حاسوبي معد بوسائل لغرض التنفيذ التلقائي لإجراء معين او الاستجابة لأمر بصفة كلية او جزئية يتعلق بتداول رسالة بينات الكترونية دون الحاجة لتدخل بشري" ينظر: عبد الفتاح حجازي، النظام القانوني للتجارة الالكترونية في دولة الامارات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص٦٧.

اما المشرع العراقي فقد عرف الوسيط الالكتروني في الفقرة (ثامناً) من المادة (١) من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي النافذ رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ على انه: " برنامج الحاسوب أو أية وسيلة الكترونية أخرى تستخدم من اجل تنفيذ إجراء او الاستجابة لإجراء بقصد إنشاء أو ارسال او تسلم معلومات".

(٦) أعلنت وزارة العدل في دولة الامارات العربية المتحدة عن إطلاق مشروع المحامي الافتراضي الهدف منه تطوير النظام القضائي والاستشاري في المؤسسات من خلال اعتماد أنظمة الذكاء الاصطناعي.

(٧) مع تطور ثورة الذكاء الاصطناعي التوليدي وانتشار تطبيقاته المتنوعة ظهرت مقترحات عدة باعتماد ما يعرف الرؤساء التنفيذيون بدوام جزئي في مجال الذكاء الاصطناعي، وعلى الرغم من ان المعتقد السابق كان يشير الى ان من الصعب تخيل عالم يحل فيه الذكاء الاصطناعي محل أعضاء مجلس الإدارة من البشر بشكل كامل، يبدو من الواضح اليوم أن الأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي ستؤثر على مستقبل مجالس إدارة الشركات.

(٨) تعرف الشركة الالكترونية على الوحدة التي تتكون من عاملين موزعين جغرافياً، ويقومون بتقاسم العمل والتواصل بوسائل الكترونية، فهي الوحدة التي تمارس العمل ضمن الفضاء السيبراني، إذ يتصل العاملون فيها بالوسائل الالكترونية الامر الذي يجعل الشركة دون حدود. ينظر في ذلك: نجم عبود نجم، الإدارة الالكترونية، الاستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٤، ص٢٥٦. د. رأفت عبد العزيز غنيم، دور الجامعة العربية حول تيسير التبادل التجاري، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الأول لجامعة الدول العربية للتبادل التجاري، ٢٠٠٠.

(٩) يراد بالذكاء الاصطناعي السلوكيات والخصائص التي تتمتع بها البرامج الحاسوبية كي تحاكي القدرات الذهنية البشرية وانماط عملها، ولها جملة من الخصائص أبرزها: القدرة على التعلم، الاستنتاج، ورد الفعل للحالات التي لم تبرمج.

(١٠) ينظر في معنى قريب: إيهاب عبد الرحمن محمد إسماعيل، النظام القانوني للشركات الالكترونية في ظل تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي، المجلة القانونية، مجلد١١، العدد٨، ٢٠٢٢، ص٢٣٤٤.

(11) Fadhil Abd Ali Khermeed, Electronic management systems and their impact on the performance of information institutions, ,August 2023 ,P.4. Article published on the Link: https://www.researchgate.net/ .

(12) Mohammad Ali Alqudah. Leyla Muradkhanli, Electronic Management and Its Role in Developing the Performance of E-government in Jordan , Electronic Research Journal of Engineering, Computer and Applied Sciences ISSN: 2709-3700 www.erjsciences.info Volume 3 (2021) ,P.67. Article published on the Link: https://www.researchgate.net/ .

(١٣) د. محمد المختار ولد بلاتي، التكنولوجيا الحديثة واشكالية الضبط القانوني في القانون الموريتاني والمقارن، القانون والتكنولوجيا الحديثة، مخبر القانون والتنمية المحلية، ط١، ٢٠٢١، ص٩٣.

(14) Anubhav Singla. Ekta Gupta, The impact of technology on legal profession, International Journal of Law, Volume 10, Issue 2, 2024, Page No. 112-120, p.118.

(15) ibd, p.117.

(١٦) سامية لقرب، الذكاء الاصطناعي والاثار القانونية المترتبة على استخدامه، مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد١١، عدد٤، ٢٠٢٤، (ص٢٣٦–ص٢٥٣)، ص٢٣٩.

(17) Josephine Bhavani Rajendra, Disruptive technologies and the legal profession, International Journal of Law, Volume 6; Issue 5; 2020; Page No. 271-280. P.274.

(18) ibd.

(19) Asha Sagar Lipare, Corporate Social Responsibility in the Digital Age: Navigating Ethics and Reputation Management, International Journal for Multidisciplinary Research (IJFMR), Volume 5, Issue 6, November-December 2023,p.2.

(20) Tursunbayeva, A., Pagliari, C., Di Lauro, S., Antonelli, G. (2021). The ethics of people analytics: risks, opportunities and recommendations. Personnel Review, Vol. ahead-of-print No. ahead of-print. DOI: 10.1108/PR-12-2019-0680.

(21) ibd.

(٢٢) تعد وسائل الإدارة القانونية للشركات من الأدوات الفعالة التي تمكن العملاء من الوصول إلى العدالة بشكل أكبر. ففي المملكة المتحدة، كانت شركة لينكليترز الرائدة كأول شركة محاماة تقدم خدمة صياغة الوثائق عبر الإنترنت للعملاء في العام ٢٠٠٨، وتبعتها شركة إيفرشيديز، وهي شركة محاماة مبتكرة في المملكة المتحدة بهذا التوجه في العام ٢٠١٠، حيث أتمت نظام أتمتة الوثائق في هذه الشركة وعملية صياغة وثائق التوظيف، ومن الجدير بالذكر إن شركة سيسكيند تشير إلى نقطة جوهرية في تناولها، كيف يمكن. لأتمتة الوثائق أن تحل محل المحامين قريبا في هذا المجال حيث توفر سرعة أكبر، وتكاليف أقل.

Josephine Bhavani Rajendra , op.cit, p.273.

([23]) Rodriguez-Lluesma, C., García-Ruiz, P., Pinto Garay, J. (2021). The digital transformation of work: A relational view. Business Ethics: the Environment and Responsibility, 30, pp. 157–167. DOI:10.1111/.

([٢٤]) أكدت لجنة الأخلاقيات المهنية التابعة لنقابة المحامين الدولية في مؤتمرات ومقالات مختلفة أن خصوصية المهنة القانونية عنصر أساسي في تقييم مدى ضرورة دمج التقنيات الجديدة في عمل القانونيين اليومي.

International Bar Association, www.ibanet.org.

([25]) Ulrich Beck, La sociedad Del riesgo (Risikogesellschaft - Auf dem Weg in eine andere Moderne) (Barcelona: Paidós, 1998).

([26]) Díaz De La Torre, Francisco Javier: Ética y deontología jurídica (Ethics and Legal Deontology), Madrid, Dykinson, 2000, p 105.

المصادر

اولاً: المصادر باللغة العربية

١) إيهاب عبد الرحمن محمد إسماعيل، النظام القانوني للشركات الالكترونية في ظل تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي، المجلة القانونية، مجلد١١، العدد٨، ٢٠٢٢.

٢) إيهاب يوسف أبو قمر، حوكمة الشركات، مجلة المستثمرون، دون ذكر العدد، الرياض ٢٠٠٦.

٣) د. رأفت عبد العزيز غنيم، دور الجامعة العربية حول تيسير التبادل التجاري، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الأول لجامعة الدول العربية للتبادل التجاري، ٢٠٠٠.

٤) زهير بو شامة، دوز معايير التدقيق الدولية Isa في حوكمت الشركات، تجارب دولية ومحلية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، ٢٠١٣-٢٠١٤.

٥) سامية لقرب، الذكاء الاصطناعي والاثار القانونية المترتبة على استخدامه، مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد١١، عدد٤، ٢٠٢٤.

٦) د. شريف محمد غنام، النظام القانوني للوكيل الالكتروني، دراسة مقارنة في ضوء الاعمال الدولية والوطنية، المعهد القضائي، الامارات، ٢٠١٢.

٧) د. محمد المختار ولد بلاتي، التكنلوجيا الحديثة واشكالية الضبط القانوني في القانون الموريتاني والمقارن، القانون والتكنولوجيا الحديثة، مخبر القانون والتنمية المحلية، ط١، ٢٠٢١.

٨) نجم عبود نجم، الإدارة الالكترونية، الاستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٤.

٩) عبد الفتاح حجازي، النظام القانوني للتجارة الالكترونية في دولة الامارات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

١٠) وجدي سلمان حاطوم، دور المصلحة الجماعية في حماية الشركات التجارية (دراسة مقارنة)، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧.

ثانياً: المصادر باللغة الإنجليزية

1) Díaz De La Torre, Francisco Javier: Ética y deontología jurídica (Ethics and Legal Deontology), Madrid, Dykinson, 2000.
2) Ulrich Beck, La sociedad del riesgo (Risikogesellschaft - Auf dem Weg in eine andere Moderne) (Barcelona: Paidós, 1998).
3) Rodriguez-Lluesma, C., García-Ruiz, P., Pinto Garay, J. (2021). The digital transformation of work: A relational view. Business Ethics: the Environment and Responsibility, 30, pp. 157–167. DOI:10.1111/.
4) Tursunbayeva, A., Pagliari, C., Di Lauro, S., Antonelli, G. (2021). The ethics of people analytics: risks, opportunities and recommendations. Personnel Review, Vol. ahead-of-print No. ahead of-print. DOI: 10.1108/PR-12-2019-0680.
5) Asha Sagar Lipare, Corporate Social Responsibility in the Digital Age: Navigating Ethics and Reputation Management, International Journal for Multidisciplinary Research (IJFMR), Volume 5, Issue 6, November-December 2023.
6) Josephine Bhavani Rajendra , Disruptive technologies and the legal profession, International Journal of Law , Volume 6; Issue 5; 2020; Page No. 271-280.
7) Anubhav Singla. Ekta Gupta, The impact of technology on legal profession, International Journal of Law, Volume 10, Issue 2, 2024, Page No. 112-120.
8) Mohammad Ali Alqudah. Leyla Muradkhanli, Electronic Management and Its Role in Developing the Performance of E-government in Jordan , Electronic Research Journal of Engineering, Computer and Applied Sciences ISSN: 2709-3700 www.erjsciences.info Volume 3 (2021) ,P.67. Article published on the Link: https://www.researchgate.net/ .
9) Fadhil Abd Ali Khermeed, Electronic management systems and their impact on the performance of information institutions, ,August 2023 ,P.4. Article published on the Link: https://www.researchgate.net/ .
10) Cláudio Marinho de Pinho Pontes. Patricia Maria Dusek. ABSTRACT, Corporate management: Strategies and practices for business success corporate, p.1, Article published on the Link: 7 10.56238/ doi.org/ .